خريطة القوى المتداعية على إفريقيا

أ. محمد البشير أحمد موسى (*)

■ أولاً: خريطة القوى المتداعية على إفريقيا وأسسها الفكرية والعقدية:

القوى الغربية والتداعي المستمر على القارة:

في الأول من يناير عام ٢٠١١م احتفلت معظم الدول الإفريقية، وبخاصة الفرانكفونية منها، بما يُسمى «الخمسينية الاستقلالية»، أي مرور خمسين عاماً على استقلالها، مرّت السنون الخمسون وكثيرٌ من الدول الإفريقية ما زالت تتقدم خطوة وتتأخر خطوات، كما هي حال كل من الصومال وساحل العاج وغيرهما.

في عام ١٩٦١م أُعدم رئيس وزراء الكونغو المنتخب من قبل الشعب الكونغولي، بتواطؤ خمس دول أو أكثر، وهي «بلجيكا» المستعمر السابق لدولة الكونغو، و «فرنسا» المستعمر الجديد، و«بريطانيا»، و «الولايات المتحدة الأمريكية» اللاعب الجديد على الساحة الدولية، والقوى المناهضة - حسب زعمها - للغرب أو الرأسمالية الغربية (الاتحاد السوفييتي)، و «الأمم المتحدة» ممثلة في أمينها العام آنذاك «داغ همرشلد».

وهناك لاعب آخر عمل من وراء الكواليس إلا أن دوره كان بارزاً، وهو «مجلس الكنائس العالمي»[1] الذي كان يراقب الوضع من كثب، ولم يحرك ساكناً لينهى حكام الغرب عن الجرم الذي يقترفونه ضد شعب أعزل، وضد رئيس وزراء ارتضى معظم الشعب الكونغولي انتخابه.

ما زالت كل القوى تتداعى، سواء كانت غربية أو شرقية، ... على كل شبر من إفريقيا

ولم يكن إعدامه لجريمة ارتكبها، ولكن لجرم آخر (في نظرهم) اقترفه، وهو المطالبة بحقوق الشعب الكونغولي! حيث قال: «لقد عرفنا السخرية والإهانات، وتحمّلنا الضربات صباحاً ومساءً لأننا (عبيد)، من سينسى أنَّ الإنسان الأسود كان يُخاطب بالكلمة المألوفة (أنت = tu)، ليس كصديق، بل لأن الكلمة المهذبة (أنتم = vous) للبيض فقط! لقد رأينا أراضينا تُنهب بحكم ما كان يُفترض أنه قانون الأراضي الذي لا يعترف إلا بقانون الأقوى، ورأينا أنَّ هذا القانون كان مختلفاً للبيض عمّا كان للسود، رفيقاً بالبيض، قاسياً وغير إنساني

(١) مجلس الكنائس العالمي WCC: هو تجمّع نصراني عالمي، يضم في عضويته الكنائس التي لا تؤمن بسلطة بابا الفاتيكان الكاثوليكية، حيث يضم: الكنائس البروتستانتية الإنجيلية اللوثرية، الكنيسة المعمدانية، الكنيسة الميثودية الإصلاحية، بالإضافة إلى معظم الكنائس الأرثوذكسية. (انظر لمزيد من التفاصيل: الموسوعة العربية الميسرة، ج (٢٢)، ص (٢٨٧)، وموقع المجلس على الشبكة الإلكترونية.

(*) كاتب وباحث - تشاد.

للســـود، رأينا المعاناة الفظيعة لأولئك الذين طُردوا إلـــى مناطق بعيدة بســـبب انتماءاتهم الدينية أو السياسية».

وذلك رداً على كلمـــة الملك ليبُولد الثاني ملـــك بلجيكا عشـــية الاســـتقلال، حيث جاء فيها: «لا ترضوا بتسوية المستقبل بإصلاحات سريعة، ولا تســـتبدلوا الإنشاءات التي سلّمتها لكم بلجيكا، حتى تتأكدوا من أنكم تستطيعون أن تفعلوا أفضل منها، لا تخافوا أن تأتوا إلينا فسنبقى إلى جانبكم، نعطيكم النصح، وندربكم مع الخبراء التقنييـــن ومديري الأعمال الذين تحتاجون إليهم»[1].

فقد تواطـــأت كل هذه القوى، وتداعت من كل حدب للحفاظ علـــى المصالح الاقتصادية والسياســـية للهيمنة على هذه الدولة التي تعد قارة وحدها.

وقد تكررت هذه المأســـاة في الكونغو في التسعينيات من القرن الماضي، عندما شاركت عشـــر دول في الحرب الأهلية في الكونغو، كل دولة تســـعى للحفاظ على مكتسباتها في هذه الدولة.

خمسون عاماً وما زالت كل القوى تتداعى، ســـواء كانت غربية أو شرقية، لبسط هيمنتها أو نفوذها السياســـي المصاحـــب بالاختراق الاقتصـــادي والاجتماعي على كل شـــبر من إفريقيـــا، ولعل الصـــورة التـــي مثلتها القوى المتداعية على الكونغو واغتيال رئيس وزرائها «باتريـــس لولومبا»؛ هي نفســـها التي تتداعى مرة أخرى للهيمنة على القارة الإفريقية، ولكن بدخول عناصـــر أو لاعبين جدد، وهم الصين والهند وإيران وتركيا وغيرها، ولعل استعراض صور تداعي هذه القوى يبين لنا حجم كل قوة من هذه القوى، وموقف المســـلمين تجاه هذه الصراعات!

لقـــد كان «باتريـــس لومومبـــا» يلخـــص الهـــدف الرئيس للتدافع الأوروبي نحو إفريقيا ScrambleforAfrica على النحـــو الآتـــي:

التداعي الديني:

تداعت كل الطوائف النصرانية على القارة الإفريقية، وكانت الكنيســـة من أجل مصالحها الماديـــة والاســـتعمارية ألعوبة بيد الساســـة الغربيين، فقد اتخذت التديّن وســـيلة للمآرب الشـــخصية والمكاســـب المادية للقساوســـة والشمّاســـين، حيث كانت في بدايـــة التمدد كنائس للبيض وكنائس للسود، لتعطي لك صورة أن الأمـــر كان فقط للاســـتهلاك الاقتصادي للشـــعوب الإفريقيـــة، كما كانـــت الحالة في الكونغو ودول الجنوب الإفريقي وغيرها.

وإذا كان الأفارقـــة قـــد احتفلـــوا في عام ٢٠١١م بمرور خمســـين عاماً على اســـتقلال بلدانهم؛ فقد احتفل «مجلس الكنائس العالمي» بمـــرور مائتي عـــام على مؤتمـــر «كيب تاون» بجنـــوب إفريقيا عـــام ١٨١٠م لتنصير القارة، كما احتفل المجلس بمرور مائة عام على عقد المؤتمر التنصيري العالمي في مدينة أدينبورج بإنجلترا عام ١٩١٠م برئاســـة الكردينال جون موت (J. Mott).

أمـــا الكنســـية الكاثلوكيـــة؛ فقـــد جاءت الزيارات المكوكية للبابا الراحل والبابا الحالي (بنديكت الســـادس عشـــر) للقارة الإفريقية قفـــزة نوعية من حيث عدد الزيارات من راعي الكنيسة الكاثوليكية في العالم، وآخرها الزيارة المكوكيـــة لعدد من الدول فـــي القارة، خلال

(١) انظر: لمزيد من التفاصيل حول مؤامرة الاغتيال: «أسرار اغتيال باتريس لومومبا»، للودو دو فيته، ص ٤٢ - ٤٣ ، ط ١ - ٢٠٠٥م، شركة قدمس للنشر والتوزيع - دمشق - سوريا.

الفترة من (٨ – ١٥) أبريل ٢٠٠٩م.

تضمن هذا النشاط البابوي تحقيق هدفين:

الأول: القضاء على المجموعات المتمردة في الكنيسة الكاثوليكية في عدد من الدول الإفريقية: وبخاصة الكاميرون، ولعل الباحث الكاميروني «فانسان سوستين فودا» يلخص لنا هذا التنازع بين أتباع الكنيسة الكاثوليكية في إفريقيا مع الكنيسة الأم في روما، وبين المذهب الكاثوليكي والإنجيلي في عدد من دول القارة وبخاصة الكاميرون، وذلك في كتابه الجدير بالقراءة:

Églises chrétiennes et des États nationaux en Afrique: l'adultère ligament Haunted

(الكنائس المسيحية والدول الوطنية في إفريقيا: رباط مسكون بالخيانة الزوجية).

والثاني: محاولة استخدام بعض الحكومات الإفريقية للتدخل بوضع عراقيل قانونية تُسهم في الحد من «حركة الأسلمة»، وتقليلها:

ولعل ما تم في العام الماضي ٢٠١٠م في كينيا حين الاستفتاء على دستور جديد، ونص المادتين (١٦٩ – ١٧٠) في الدستور على إنشاء محاكم شرعية لمسلمي كينيا، استخدمت الكنيسة كل الوسائل المتاحة لها للحد من هذه الخطوة التي اعتبرتها قاصمة الظهر لعدد من أطروحاتها في كينيا، ولعل الكتاب أعلاه يعطي المهتم والباحث في أمر الدولة وعلاقتها بالكنيسة في إفريقيا صورة كاملة عمّا يتم بين أتباع الطوائف الكنسية المختلفة، وبخاصة الكاثوليكية، وبين زعماء عدد من دول القارة.

ومع هذه الجولات الميدانية من قبل راعي الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الطوائف النصرانية؛ سارت بالوتيرة نفسها حركة المؤتمرات التنصيرية العالمية في القارة وخارجها خلال السنوات العشر الماضية، وخصوصاً بعد مؤتمر عام ١٩٩٣م، والذي عُقد تحت شعار «تنصير إفريقيا في عام ٢٠٠٠م».

ونظراً لأن مثل هذا الموضوع، أي الحديث عن حركة التنصير في العالم الإسلامي عموماً وإفريقيا خصوصاً، يحتاج إلى مجلدات للحديث عنه، فسنعطي القارئ العزيز نماذج من المؤتمرات التي انعقدت أخيراً؛ لأخذ فكرة عن مدى ما تتمتع بها الجهات التنصيرية من صبر ومثابرة للحد من «حركة الأسلمة» في القارة،

المؤتمر	البلد	التاريخ	ملاحظات
لوزان ١	سويسرا	١٩٧٤م	من أخطر المؤتمرات التي وضعت فيها استراتيجية واضحة لتنصير العالم الإسلامي
لوزان ٢	الفلبين	١٩٨٩م	بمشاركة ٣٠٠٠ قيادي إنجيلي من ١٧٠ دولة
روما	إيطاليا	١٩٩٣م	
اجتماع المجلس الكنسي من أجل إفريقيا	إيطاليا	١٩٩٤م	السينودس الأول من أجل إفريقيا
الدورة المتخصصة للكوادر الجديدة في حركة التنصير	مانيلا – الفلبين	٢٠٠٦م	بحضور ٥٠٠ مشارك من القيادات الشبابية من أنحاء مختلف من العالم
	سويسرا	٢٠١٠م	

واتخاذ كل الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهدف المرصود، ولكن بخطة وبرامج واضحة لغاية محددة.

أخطر مؤتمرات التنصير

وكان من ثمار هذه الجولات المتعددة لعدد من دول القارة تفعيل عدد من التوصيات لعدد من المؤتمرات الخاصة بالتنصير، ومن خلال تلك التوصيات والجولات عُقد لقاءان من أهم اللقاءات في العام المنصرم الذي احتفل فيه بمرور مائة عام على برامج التنصير في إفريقيا، كان أحدهما التجمع الخاص أو مؤتمر «السينودس الخاص من أجل إفريقيا» في أكتوبر ٢٠١٠م في روما حول موضوع «الكنيسة في إفريقيا في خدمة المصالحة والعدالة والسلام».

وبعد جولة البابا «بنديكت السادس عشر» في عدد من الدول في الشرق الأوسط، كان ختام زيارته لقبرص للأسقفية المعنية بالتنصير في منطقة الشرق الأوسط، حيث قام بتسليم خطة عمل مقترحة للمجلس الكنسي، أو ما يُسمّى «سينودس الأساقفة من أجل الشرق الأوسط»، والذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠م في مقر الفاتيكان بمدينة روما، حيث قال عند تسليمه للخطة في (٢٠١٠/٦/٦م): «إن المجمع الخاص لسينودس الأساقفة، الذي سيلتئم بناء على طلبكم، سيحاول تعميق أواصر الوحدة بين أعضاء الكنائس المحلية، وبين هذه الكنائس والكنيسة الجامعة، ويرغب بتشجيعكم على الشهادة بالمسيح التي تؤدونها في البلدان التي ولد فيها هذا الإيمان ونما، ومعلوم أن بعضاً منكم يعاني تجارب كبيرة نظراً إلى الأوضاع الحالية في المنطقة، ويشكّل المجمع فرصة للمسيحيين في العالم لتقديم مساندة روحية وتضامن لإخوتهم في الشرق الأوسط. وإنه مناسبة للتعبير عن أهمية الشهادة المسيحية في الدول التي نشأ فيها الكتاب المقدس، ليس فقط من أجل المسيحيين في العالم، إنما من أجل جيرانكم ومواطنيكم عموماً»[1].

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة اتباع سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي لـ (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)

والناظر في الخطة المقترحة من قبل المجلس الكنسي، تعطينا تصوراً كاملاً لما يُدار خلف كواليس الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الطوائف النصرانية حول العمل في إفريقيا، وهناك خطة كاملة أُعدت من أجل ذلك من قبل هذا المجلس الكنسي في عام ١٩٩٤م، وتم تعديلها لاحقاً في العام المنصرم، ونقتطف من الخطة الأولى هذه العبارات علّها تدفع الباحثين والدعاة إلى مزيد من الدراسة والتأمل في وضع الكنيسة في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين:

«معلوم أنَّ التزام الكنيسة في المجتمع

(١) كلمة «سينودس»: تعود إلى الأصل اليوناني، وتعني «السير معاً»، أي «مجموعة» من الأشخاص لديهم هدف واحد، أما المعنى الكنسي فمرادف لكلمة «مجلس» أو «مجمع»، والتي تشير لمجموعة من الأساقفة. وقد بدأت هذه التسمية في الظهور لدى أساقفة آسيا الصغرى، لمناقشة بعض المشكلات أو التحديات التي تتطلب الإجماع، خصوصاً عند ظهور تمرد على الكنيسة أو قضايا شائكة تتطلب عقد اجتماع خاص. ويمكن أن يأخذ «المجمع الكنسي» أو «السينودس» الطابع العالمي، أو الإقليمي (على سبيل المثال السينودس الذي عُقد عام ٢٠٠٩م حول إفريقيا)، أو حتى أقل من ذلك (على سبيل المثال المجلس الذي يجمع رئيس الأساقفة مع مساعديه المطارنة، كأبرشيتنا اللاتينية في الأرض المقدسة).

الإفريقي هو خدمة الجميع من خلال مؤسساتها التربوية والصحية وبرامجها التنموية.

نظرة الكنيسة إلى هذه القارة تغذيها ينابيع الحياة العملية للجماعات المسيحية في إطار حياتها اليومية، ولتأكيد دور الكنيسة الرئيس في هذه القارة اقترح أول «سينودس» خاص من أجل إفريقيا (عام ١٩٩٤م)... تقتضي ثلاثة عوامل: المصالحة، العدالة والمحبة. أوصى هذا «السينودس» بتهيئة المسيحيين على العدالة والسلام، وبتقوية دور الكنيسة... بتشكيل لجان عدالة وسلام، تبدّل الإطار الاجتماعي الإفريقي بشكل ملحوظ بعد «سينودس» عام ١٩٩٤م.

وعلى الرغم من بقاء عدد من المشكلات الإنسانية الأساسية، بخطوطها العريضة، هناك معطيات تحمل على التعمق في المسائل التي نوقشت لخمس عشرة سنة خلت على الصعيد الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي، ولهذا فإن الكنيسة في إفريقيا تنوي التعمق في نشر رسالتها التي تميزها، والتزامها في خدمة المجتمع كبُعد جديد لإعلان الإنجيل، كونها «ملح الأرض» و «نور العالم» (متّى ٥، ١٣ - ١٤)، وبعد خمسة عشر عاماً تشعر الكنائس الإفريقية بضرورة التأمل معاً في المسيرة التي تمّت بهدف التجاوب مع المشاكل الجديدة المطروحة أمامها، ولهذا بالذات اختير لسينودس الأساقفة الثاني: من أجل إفريقيا عام ٢٠١٠م».

والعبارات الواردة أعلاه من كلمة بنديكت السادس عشر، والخطة المقترحة في السينودس الأول عن إفريقيا عام ١٩٩٤م، والخطة الثانية في عام ٢٠١٠م، هي موضوعات لا تتسع لدراستها في هذه المقالة، ولكن نأمل من المهتمين بأمر التنصير في العالم الإسلامي تسليط مزيد من الأضواء عليها.

التداعي الاقتصادي:

لعل الدافع الأكبر للتدافع الغربي على القارة الإفريقية والصورة التي عكسها «باتريس»؛ تبيّن لنا أن نقص الموارد هو الدافع الأول والرئيس لهذا التدافع الغربي، بل الشرقي اليوم من الدول الجديدة التي تدخل الساحة الإفريقية، مع عوامل أخرى ليست أقل من العامل الأول.

ولعل الاهتمام الدولي الغربي والصيني كذلك بانفصال جنوب السودان اليوم، أو كما تُطلق عليها بعض الصحف الغربية «الكويت الجديدة»، وعقد الصفقات الاقتصادية قبل نشوء الدولة نفسها؛ لتعطيك انطباعاً بأن الجانب الاقتصادي ما زال هو الذي يوجّه السياسة الخارجية للدول الغربية في الأزمة السودانية، فقبل الاعتراف الدولي بجنوب السودان كدولة رقم (٥٤) في الاتحاد الإفريقي، ومخالفة لكل الأعراف المنصوص عليها في قوانينهم أو ما يسمّونه «الشرعية الدولية»، فقد تداعوا لفصل جنوب السودان، بل تقسيم موارده قبل قيام الدولة فيه، حتى تظل في الدوامة التي تعيش فيها كثير من الدول الإفريقية اليوم.

ولعل النموذج الجابوني يقرّب لنا الصورة التي ستكون عليها الدولة الوليدة في إفريقيا أكثر، حيث إن سكان الجابون لا يتجاوزون (١،٢) مليون نسمة، وإيراداتها السنوية فقط من البترول تُقدّر بـ (١٣ مليار دولار)، فإذا أضيف إليها الإيرادات الأخرى، كيف سيكون الوضع! ألا تُعد الجابون بحق «كويت إفريقيا»؟! لكن الواقع غير ذلك، فالشعب الجابوني من الشعوب الإفريقية الفقيرة التي تعاني أشد

المعاناة في سبيل توفير حياة معيشية بسيطة، وهجرة الأبناء أضحت سمة بارزة تبين أن الوضع لو كان جيداً لما كانت هنالك هجرة للبحث عن لقمة العيش في ضواحي باريس أو لندن، فهل دولة جنوب السودان ستكون أفضل حالاً من الجابون؟!

لقد انعقدت عدة قمم أوروبية إفريقية، ومنها قمة رفعت شعار: «علاقات نظامية جديدة وندية» في لشبونة عام ٢٠٠٧م، بعد عام من القمة الصينية الإفريقية عام ٢٠٠٦م، تحت شعار: «نحو مزيد من الشراكة الاقتصادية»، وفرق بين شعار وآخر، وبين أسلوب وآخر، حيث تحاول الصين أن تتعامل مع الأفارقة كأنها جزء منهم، بينما تريد أوروبا أن تتعامل مع إفريقيا من باب الاستعلاء، وإن كان شعار قمتهم مزخرف بعبارة «علاقات نظامية جديدة وندية»، وهو ما كشفه وندد به رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي آنذاك «ألفا عمر كوناري» في كلمته في قمة لشبونة السابقة، حين قال: «بأن هناك ضغطاً يمارسه الأوروبيون في المفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا».

لقد تعاملت الدول الغربية مع إفريقيا من خلال عدد من الحزم الاقتصادية المكبلة بشروط المانحين، حيث تم إعداد السياسة الاقتصادية التنموية المقدمة من الغرب لإفريقيا حول المساعدات التي يتم اعتمادها من قبل المؤسستين اللتين انبثقتا عن معاهدة «بريتون وودز»[1]، وهما: (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) اللتان فرضتا على الأفارقة تنفيذ برامج تعديل هيكلية مدمرة؛ قوامها التحلل من الأنظمة المالية، والتحرير الاقتصادي، وتخصيص الأصول العامة، والاندماج ضمن النظام الرأسمالي.

لقد جلبت هذه السياسات الضرر للدول الإفريقية بينما عملت على إثراء الغرب ومؤسساته! ففي التسعينيات من القرن الماضي تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة اتباع الدول الإفريقية سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي طرحتها المؤسستان (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتُعد (سيراليون) نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء اتباع هذه السياسات الجائرة.

المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول الإفريقية، لم تراوح مكانها إلى اليوم، وأصبحت بياناتها حبراً على ورق

وليس أدل على ذلك من تردي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول الإفريقية، وأن معظمها يأتي في المرتبة الأخيرة بوصفها

(١) اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods: هي الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من ١ إلى ٢٢ يوليو ١٩٤٤م في غابات بريتون في نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة في العالم، وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خططه إلى منظمتين دوليتين؛ هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي، وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضاً دولية ذات آجال طويلة، خصوصاً للدول ذات النمو المتدني. موسوعة ويكيبيديا.

أفقر دول في العالم في تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة، كما في تقريري ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م الصادرين عن منظمة الغذاء العالمية، حيث تجد في ذيل القائمة خمس دول إفريقية دون أن يتخللها أية دولة أخرى، مع ما تمتلك كل دولة من هذه الدول، وبخاصة الكونغو الديمقراطية وتشاد ومدغشقر، من إمكانيات تفوق في بعضها أكبر الاقتصاديات الغربية، ولكن سياسات البنك الدولي وصندوق الدولي، وغيرها من السياسات والعوامل، لها الأثر الأكبر في احتفاظ هذه الدول بذيل القائمة على مدار السنوات العشر الماضية!

■ القوى الآسيوية والتدافع نحو إفريقيا:

١ - الصين:

ولعل اتجاه الدول الإفريقية إلى التعاون والتعامل مع الدول الآسيوية، وبخاصة الصين، هو نتيجة طبيعية لتلك الممارسات الجائرة التي قامت بها وما زالت تقوم بها الدول الغربية، من استهلاك للإنسان الإفريقي ونهب لثرواته، ونتيجة طبيعية لعدد من المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول الإفريقية، والتي لم تراوح مكانها إلى اليوم، وأصبحت بياناتها حبراً على الورق، كالقمة الأوروبية الإفريقية الأولى عام ٢٠٠٠م، وما تلاها من قمم، ومن ذلك قمة مجموعة الثماني باسكتلندا في عام ٢٠٠٥م، حيث تعهد القادة المجتمعون آنذاك في ختام قمتهم بتخصيص ٥٠ مليار دولار لمساعدة إفريقيا، وإلغاء ديون ١٤ دولة إفريقية! إلا أن شيئاً من هذه التعهدات لم يُنفذ إلى اليوم، علماً بأن مثل هذا الوعد قد تعهدوا به سابقاً وتحوّل إلى سراب في عام ١٩٩٦م.

وبالمقابل؛ فإنَّ الصين أوفت بالكثير من التزاماتها تجاه الدول الإفريقية، وألغت ديوناً بقيمة ١،٣٦ مليار دولار عن ٣١ دولة إفريقية، وقدّمت مساعدات اقتصادية لـ ٥٣ دولة إفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين، وهذا ما لم تفعله الدول الغربية ولا اليابان، بل قدّمت هذه الدول بعض القروض بفوائد كبيرة، حتى تتراكم الفوائد وتكون عقبة في سبيل نهضة هذه الدول وتنميتها[١]!

ويتوقع الخبراء المتابعون للتنافس الصيني الأوروبي أو الغربي عموماً بأن حاجة الصين لاستيراد النفط الإفريقي تزداد بوتيرة مضطردة لتصل إلى ٤٥٪ بعد نحو أربعين عاماً، لذلك تسعى الصين، من خلال استثمار ما قدره تسعمائة مليون دولار في مشاريع متعددة في القارة، إلى تكملة النقص في احتياجاتها من البترول الإفريقي[٢]!

واعتقد الكثيرون أنَّ دخول الصين إلى إفريقيا يعني أن الأفارقة يستطيعون النهوض ومواكبة تطورات السوق العالمي! لكن هذه الصورة الجميلة الناصعة للتنين الصيني وراءها صورة ستكون قاتمة إن لم يتدارك الأفارقة خطورتها، وهي أن معظم الاتفاقيات الاقتصادية التي تُوقّعها الدول الإفريقية مع الصين اتفاقيات شراكة، نعم! لكن دخول الصين والعمالة الصينية في الأسواق الإفريقية

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك تقرير: China›s Influence in Africa: Implications for the United States ، والذي أعده كل من Peter Brookes و Ji Hye Shin حول التأثير الصيني في إفريقيا، انظر في ذلك: موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

(٢) انظر: موقع وكالة الأنباء الصينية حول الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية.

بهذه الصورة المريبة، ومنافسة الفقراء وذوي الصناعات الصغيرة المحلية من قبل بعض الصينيين، بل وقوف بعض الصينيين تحت أشعة الشمس الحارة لبيع قطعة قماش مستورد من الصين أو عطر مصنوع بأعشاب محلية في الصين، يثير العديد من التساؤلات، وأعتقد أن الوضع سيكون أسوأ من ذي قبل إذا لم يتداركه عقلاء القوم في الدول الإفريقية، ولن يعدو الأمر إحلال مستعمر فظ بآخر وديع، وعلى الرغم من وداعته قد تكون النتيجة واحدة أو أسوأ!

وهذا ما أكده الكتاب الذي صدر عن البنك الدولي في ٢٠٠٦/٩/١٦م، بعنوان: «طريق الحرير لإفريقيا» - مع ما فيه من بعض المبالغات -، يفيد كاتبه أن هناك تزايداً ملحوظاً في الشركات الصينية والآسيوية العاملة في القارة الإفريقية، وأن اهتمامها تعدَّى مجرد تعقب الموارد الطبيعية! وبيّن الكتاب كذلك أن الصادرات الإفريقية إلى آسيا زادت ثلاثة أمثالها في السنوات الخمس الماضية، لتجعل آسيا بذلك ثالث أكبر شريك تجاري (٢٧٪)، بعد الاتحاد الأوروبي (٣٢٪)، والولايات المتحدة (٢٩٪)، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات من الصين ١،١٨ بليون دولار أمريكي حتى منتصف عام ٢٠٠٦م[١].

بل الأدهى والأمرّ من ذلك؛ أنَّ الناظر في شوارع بماكو ونيامي وواغادوقو وأنجمينا وغيرها يرى الفنادق الصينية كثيرة، ومنتشرة في كل زقاق وفي كل شارع رئيس، وبأسعار زهيدة - أو حسب الطلب - كما هي بضائع الصين! إلا أنك ترى في هذه الفنادق، وخصوصاً في الدول الإفريقية المسلمة المحافظة والتي ذكرت نماذج منها - كل الحياة الغربية، من نشر للفسوق وترويج للمخدرات والميسر وغيرها من الفواحش، بل تجد في بعضها صاحبات الهوى اللاتي استجلبن من الصين وغيرها لنشر الفساد في المجتمعات المسلمة.

ولعل حوادث القتل التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض هذه الفنادق دليل على أن القضية الأولى والأخيرة بالنسبة للصين هي مصالحها الاقتصادية، وإن كانت على حساب القيم والمبادئ التي يعتنقها الأفارقة، وبخاصة المسلمون منهم، كما أنها تعطيك نموذجاً حياً بأن الصين لا تختلف في سبيل بحثها عن مصالحها الاقتصادية عن القوى الغربية، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، فالغاية تسوّغ الوسيلة!

على الرغم من تمتع إفريقيا بوفرة الموارد الطبيعية؛ فإن عوائق التنمية فيها متعددة

٢ - إيران:

أما إيران؛ فقد دخلت السوق بل السياسة الإفريقية من كل أبوابها، واستطاعت في كثير من الدول الإفريقية إيجاد موطئ قدم لها، ووجود جالية لبنانية شيعية منتمية لـ «حركة أمل الشيعية» أو «حزب الله» اللبناني اليوم على الساحة العالمية وبخاصة الإفريقية؛ كان امتداداً طبيعياً لظهور إيران القوي على المسرح السياسي الإفريقي وبخاصة الاقتصادي.

ولكن مع هذا ما زالت بعض الدول

(١) وهذه إحصائيات قديمة خلال صدور الكتاب في ذاك العام (٢٠٠٦م)، إلا أن الوضع تغير كثيراً، وخصوصاً في العام الماضي ٢٠١٠م.

الإفريقية تنظر إليها بوصفها عدواً لها، كما في الحالة الجامبية عندما قطع الرئيس الجامبي العلاقات الدبلوماسية مع إيران بسبب تصرفات إدارة المراسم في أثناء زيارة الرئيس الجامبي لطهران، هذه القطعية السريعة جعلت بعض الدول الإفريقية تُعيد النظر في علاقاتها مع إيران، وإن كانت إيران تجد دعماً، سواء من بعض القوى الغربية وبخاصة فرنسا، أو دعماً محلياً من خلال شراء الذمم ونشر المذهب الرافضي، كما هي الحالة في كلٍّ من نيجيريا وتنزانيا وكينيا[1].

٣ - تركيا:

أما تركيا؛ فما زال أمامها عدد من العقبات، ولكن دخولها محبذ في معظم الدول الإفريقية، فهل يستطيع الأتراك الاستفادة من هذه الفرص المتاحة في القارة مع التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية؟! أو أنها ستبقى بعيدة لا تعمل إلا في نطاق ضيق؟!

٤ - الهند:

أما الهند بوصفها دولة آسيوية أخرى؛ فقد بدأت تمد حبال التواصل الاقتصادي والسياسي والعلمي مع القارة الإفريقية، حيث عُقدت أول قمة اقتصادية بين الطرفين في أبريل من عام ٢٠٠٨م في نيودلهي، وعُقدت قمة أخرى في أديس أبابا بإثيوبيا (٢٤ - ٢٠١١/٥/٢٥م) بين الطرفين، ولعل ذلك دليل عافية على التعاون الاقتصادي بين الهند ودول القارة.

وقد وعدت الهند في هذه القمة بتقديم ما يأتي:

- خمسة مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة بموجب خطوط ائتمان؛ لمساعدة إفريقيا في تحقيق أهدافها للتنمية، ولدعم الروابط الاقتصادية بين نيودلهي ودول القارة.

- ٧٠٠ مليون دولار إضافية لمؤسسات جديدة وبرامج تدريبية، و (٣٠٠) مليون دولار لخط جديد للسكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي، و (مليوني دولار) لتمويل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال.

- قيام الشراكة الهندية الإفريقية على محاور ثلاثة: بناء القدرات، ونقل المهارة، وتطوير التجارة والبنية الأساسية.

وأعلن رئيس الوزراء الهند «سينغ» أنه يصبو إلى أن تنشئ قمة أديس أبابا ٢٠١١م «شراكة قوية ذات أهداف؛ بحيث تستجيب لحقائق القرن الواحد والعشرين»[2]، وهذه الشراكة - إن صدق الطرفان - ستخدم الطرفين بلا شك، وتُسهم كثيراً في التنمية الاقتصادية في القارة.

وعلى الرغم من تمتع إفريقيا بوفرة الموارد الطبيعية والأنهر والبحيرات والأرض الخصبة؛ فإن عوائق التنمية فيها متعددة، كالحروب الأهلية المستمرة لأكثر من ٤٠ عاماً في بعض الدول، والفساد الإداري المستشري في أغلب الدول الإفريقية وغيرها، مع أنَّ القارة - وبخاصة بعض دولها - مقبلة على فترة من الاستقرار النسبي؛ مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية لهذه البلدان؛ إذا وجدت دولاً صادقة تُسهم معها في بناء اقتصاديات سليمة في القرن الحادي والعشرين.

---

(١) تصريح لوزارة الخارجية الغامبية في ٢٠١٠/١١/٢٣م، نقل الخبر عدد من وكالات الأنباء الدولية.

(٢) موقع الجزيرة نت على الشبكة الإلكترونية - الثلاثاء ١٤٣٢/٦/٢١هـ / ٢٠١١/٥/٢٤م .

■ ثانياً: الأدوات والتجليات الناجمة عن تداعي القوى المختلفة على القارة الإفريقية:

التداعي السياسي:

كان مؤتمر برلين ١٨٨٤م – ١٨٨٥م قاصمة الظهر للممالك والدول الإفريقية، وبخاصة الممالك الإسلامية، حيث مهّد للقضاء على كل حضارة كانت قائمة في إفريقيا حينها، ليحل مكانها عهد من الهمجية الغربية تحت مسمى حضارة أوروبية.

ولعل الباحث فيليب كارتن يصوّر لنا تلك العقلية الغربية الهمجية، والتي لا ترى في الأفارقة سوى بهائم أو مجموعات قريبة من الحيوانات، عندما قال: «إن الصورة التي طُبعت في أذهان الأوروبيين عن إفريقيا وسكانها؛ بدأت تتبلور منذ الرحلة الأولى التي قام بها الرجل الأبيض إلى شواطئ غرب إفريقيا، وكان ذلك في القرن الخامس عشر، وترسّبت هذه الصورة بشكل ثابت عندما بدأت تجارة الرقيق في القرن السابع عشر، فقد تبع ذلك استغلال فكري وعقائدي واقتصادي مارسه الرجل الأبيض على مر السنين وحتى اليوم بدون انقطاع»! وهي الصورة التي تم تسويقها للأجيال التالية إلى اليوم، حتى الأفلام والشخصيات الإفريقية المشهورة يتم تشويه صورتها حتى اليوم في القرن الحادي والعشرين على النهج نفسه.

الديمقراطية الغربية، وفق المعايير المطبقة في معظم الدول الإفريقية، تجعل السلطة للأقلية الأقوى مالاً ونفوذاً وعمالة للغرب

هذه العقيدة الراسخة في الذهن الغربي هي التي جعلت ملك بلجيكا يتحدث في استكبار وبصوت عال، كما في كلمته السابقة: «أيها الأفارقة! أنتم مجرد أطفال، حتى لو أعطيتم الاستقلال، لأنكم لن تنجحوا إلا بوجودنا ودعمنا لكم بالفنيين»! وهذه النظرة الانتهازية هي التي جعلت القوى الاستعمارية المختلفة، وبخاصة فرنسا أو المجموعة اللاتينية عموماً، تتداعى إلى عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، لتكبيل الدول النامية، والتي في طور النمو، بشروط تحرمها من حرية الحركة والتصرف، واستغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال بهدف التدخل في شؤونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض، بإقامة القواعد العسكرية، وإثارة الاضطرابات الداخلية، والانقسامات الطائفية والحزبية والعنصرية، لإضعاف الدولة حديثة الاستقلال، ومن ثم إيقاعها تحت السيطرة الأجنبية، واستغلال منظمة الأمم المتحدة لهذا الغرض.

وهذا كان واضحاً في كل الأزمات التي مرّت بها الدول الإفريقية، ولعل الحالة العاجية الأخيرة، واعتقال الرئيس العاجي «غباغبو» بهذه الصورة المهينة، وبث تلك الصور في كل وسائل الإعلام، تعطيك انطباعاً حقيقياً أن العقلية الغربية الاستعمارية ما زالت هي التي تسيّر دفّة الحكم في الدول الغربية.

قد يقول قائل إن الزعماء الأفارقة لهم دور فيما آلت إليه أوضاع بلادهم وليست القوى الغربية أو الشرقية وحدها! هذا أمر لا يخفى على المتابع، وخصوصاً تلك الدول التي تشهد اليوم اضطرابات عديدة، ونموذج ليبيا خير مثال على الأوضاع الجارية اليوم! ولكن الأمر

الذي أردنا طرحه من خلال هذه السطور أن القوى الغربية هي الجزء الأصيل في عدم استقرار القارة من كل الجوانب، كما في حالة «الكونغو»! فلولا وجود دعم أوروبي أو غربي للقوى المناهضة للزعيم الكونغولي «باتريس لولومبا» لما استطاعت المعارضة الكونغولية من السيطرة على جزء كبير من البلاد والتمرد على الحكومة المركزية في كينشاسا.

وكذا الحال بالنسبة لساحل العاج وليبيا، إذ لولا الدعم القوي للدول الغربية للزعيم الليبي القذافي، والعاجي غبابغو، لما استطاعا الصمود لوقت أطول، ولكنها «لعبة المصالح» كما يسميها الغرب، انتهت مصالح أمريكا مع غبابغو فتركت الساحة لفرنسا لتتنفس قليلاً، ولتبرهن أن لها تأثيراً ولو جزئياً في إفريقيا بعد انحسار عن معظم معاقلها في القارة! وانتهت مصالح إيطاليا والدول الغربية مع القذافي، فها هي الآن بدأت تبتعد عنه قليلاً، وفق التنازلات التي يقدّمها المجلس الانتقالي الليبي!

وبدخول عناصر أو قوى جديدة من العالم الثالث - كما يقال -، وبخاصة الهند وتركيا والبرازيل وإيران، بالإضافة إلى الصين الدولة العملاقة، بدأت موازين القوى تتغير ولو نظرياً في بعض المناطق وبخاصة الأنجلوساكسونية، من خلال إجراء انتخابات، ونشر أسس العولمة الحديثة، ومنها الديمقراطية الغربية، وفق المعايير المطبقة في معظم الدول الإفريقية، والتي تجعل السلطة للأقلية الأقوى مالاً ونفوذاً وعمالة للغرب، ويزعم بعض أتباعها أن كل العدل في الديمقراطية وحدها، مع أنهم يطلقون عليها «اللعبة الديمقراطية»!

وأُطلق على هذا العصر بسبب هذه التحولات عصر التحولات الديمقراطية في إفريقيا، وقد جرت تحولات صورية خلال الأعوام الأربعة الماضية في كثير من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى التحول الكبير الذي أصاب الغرب في بادئ الأمر بالدهشة حين فوجئ به، وهو التحول الثوري في تونس ومصر، أما إفريقيا جنوب الصحراء، فما زالت مسلسلات الديمقراطية يتم عرضها في أكثر من بلد، كما في حالات : النيجر، جزر القمر، مدغشقر، تشاد، رواندا... إلخ القائمة.

ولعل الصورة التي تم بها اختيار الرئيس الحالي في جزر القمر د. إكليل ظنين، أو الرئيس الأسبق آية الله أحمد سامبي، حيث تواطأت ثلاث قوى لاختيارهما «فرنسا - إيران - أمريكا»، ولذلك اعتقد بعض الناس أن الرئيس الحالي أو السابق جاءا بالانتخاب؛ لذا فهما يملكان قراراتهما، ولكن الواقع غير ذلك!

ولعل صورة جزر القمر تعطيك آلية التدافع على القارة وآليات تقاسم النفوذ، وكما للكنيسة الكاثوليكية مناطق نفوذ وللكنيسة الأنجليكانية أو البروستتناتية أو الأرثوذكسية وغيرها من الطوائف النصرانية مناطق نفوذ، فكذا الحال للدول الغربية، ولكن يضاف لها ديانات الصين ومفاهيم الدولة الرافضية، وهذا التقسيم لمناطق النفوذ يجعلنا نعيد قراءة التاريخ ليتبين لنا الوضع السياسي اليوم في القارة!

التداعي الفكري:

ومع تداعي الشركات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة على إفريقيا، والتنافس الكبير بين الدول الشرقية والغربية، وبين الدول المسلمة وغير المسلمة، والمسلمة نفسها بين إيران وغيرها، فإن القارة في عصر ما يُسمى في إفريقيا بـ «التحول الديمقراطي» ستشهد

عدداً من التغيرات الفكرية، على غرار الحقبة الأولى من الاستقلال، حينما كانت تتنازع قوى رأسمالية وأخرى شيوعية، أو أشد من ذلك، لدخول عدد من العناصر والمؤثرات الخارجية الجديدة، وبخاصة التقنية الحديثة التي دخلت إلى معظم البيوت الإفريقية.

ومع مفهومات العولمة، وثقافة الرجل الأبيض، والثقافة الكنسية؛ فإن المسلمين في القارة لن تكون الطرق معبدة أمامهم للحفاظ على هويتهم الإسلامية وسط هذا التداعي الفكري من عدد من الجهات.

وهذا أمر لا يخفى على المتابعين، فالتحولات الفكرية بدأت تتزايد، وأصبح تطبيق العلمانية أمراً واقعياً، بل إنَّ بعض الدول كالنيجر التي كانت لها «وزارة للشؤون الإسلامية» في عهد الرئيس السابق «محمد طنجا»؛ تم تغييرها إلى «إدارة للشؤون الدينية» تحت وزارة الداخلية في عهد الرئيس الحالي «محمد يوسف»، وهذا التغيير له ما له!

ولعل التقارير التي تصدرها مؤسسة «راند» الأمريكية من قطر[1]، بين الفينة والأخرى حول أوضاع المسلمين في العالم، وما يمكن فعله تجاه تغييـر واقعهم بما يصب في مصلحة العولمة والشركات التجارية التي تغزو إفريقيا اليوم، وأن الإسلام يحد من هيمنتها وخصوصاً في المجتمعات المسلمة، والتي تسيطر على نسبة كبيرة من خيرات إفريقيا، لخير دليل على التحديات التي يواجهها المسلمون في هذه القارة، وبخاصة الشباب.

ولعل من بين تلك الإصدارات الجديرة بالقراءة والتمعن تقرير: «إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء موارد واستراتيجيات»، من تأليف «شيريل بينارد»، والصادر في عام ٢٠٠٣م.

والتقرير يصور لنا بحق التوجهات الفكرية التي يشهدها العالم الإسلامي، ومن بينها القارة الإفريقية، كما يبين لنا عنوان التقرير الهدف الأساسي من إيجاد «إسلام حضاري»، يساعد على توفير الموارد للدول الغربية تحت أية ذريعة كانت أو عنوان جذّاب وبرّاق، ولذا كان العنوان: «شركاء موارد واستراتيجيات»، ولعل ما ورد في مقدمة التقرير يلخّص لنا ماذا يريدون؟! وما ذا يُراد منا؟! حيث ورد في إحدى صفحات التقرير هذه المقولة (ص ٨): «ما من شك بأن الإسلام المعاصر في حالة من التقلّب والتطاير، ويشهد صراعاً داخلياً وخارجياً حول قيمه وهويّته ومكانته في العالم، وتتبارى المجموعات المتنافسة لإحكام سيطرتها الروحية والسياسية».

ويقسم التقرير المسلمين إلى:

- الأصوليين من المسلمين.
- التقليديين أو الرجعيين من المسلمين.
- المعتدلين من المسلمين.
- المجددين إلى الاتجاه الغربي.
- العلمانيين.

ويدعو التقرير بعد هذا التقسيم إلى دعم المجددين في الإسلام باتجاه الفكر الغربي بعلمانيته وديمقراطيته، وذلك:

١ - بنشر أعمالهم وتوزيعها بأسعار مخفَّضة، وإدراج آرائهم في برامج التربية

(١) تأسست مؤسسة راند البحثية في عام ١٩٤٨م منظمة مستقلة غير حكومية، تدور رؤيتها حول المساعدة في تحسين أمور السياسة وعمليات اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل، ويعمل في المؤسسة حوالي ١٦٠٠ شخص تقريباً، يشكل ٩٥٠ شخصاً منهم الكادر البحثي للمؤسسة، حيث يمثل هذا الكادر تقريباً جميع المجالات الأكاديمية والمهنية من الهندسة والعلوم السلوكية إلى التعليم والطب والاقتصاد وغيرها، وغالباً هذه البحوث والدراسات تجد صدى في السياسة الأمريكية في العالم.

الإسلامية، وتشجيعهم على التوجه في كتاباتهم إلى الشباب والجمهور العام، وتوفير منبر عام لهم لتعميم المعرفة بآرائهم وأحكامهم، مما ينافس ويناقض آراء الأصوليين وما يسمونهم بالتقليديين. والتعريف بالعلمانيين على أنهم الخيار المضاد لثقافة الشباب المسلمين الساخطين.

٢ - تشجيع تعميم المعرفة بالتاريخ والثقافة غير الإسلامية والسابقة لظهور الإسلام وتسهيلها.

٣ - المساعدة في تنمية المنظمات المدنيّة المستقلة لتعزيز الثقافة المدنيّة الغربيّة.

٤ - توفير الدعم للتقليديين في مواجهة الأصوليين، ونشر انتقاداتهم للأصوليين، وعدم فسح المجال للتعاون بين التقليديين والأصوليين، وتشجيع التعاون بين التقليديين والمجددين، وتعزيز وجود المجدّدين.

٥ - مواجهة الأصوليين ومعارضتهم ومعارضة تفسيراتهم للإسلام.

٦ - توفير دعم انتقالي للعلمانيين، والتعريف بالتيار الأصولي بأنه عدوٌّ مشترك.

٧ - تثبيط إقامة تحالفات علمانية مع القوى المضادة للولايات المتحدة[1].

ولعل كثير من الصور الواردة في هذا التقرير لتغيير واقع المسلمين عموماً وفي إفريقيا خصوصاً تم تطبيقها، حيث ارتفعت نسبة الدعم المالي المقدم للجماعات الصوفية بما نسبته ٥٠٠٪ في بعض المناطق، بل قام أحد رؤساء المجالس الإسلامية في إحدى الدول الإفريقية بوضع ثوابت لأمته (أي مسلمي بلده)، تتلخص في: (أشعرية العقيدة - تجانية الطريقة - مالكية المذهب)، في تطاول عجيب على المسلمين في بلده! ويتحدث بذلك بقوة، دلالة على أنَّ هنالك قوى تدعمه، مع وهن المسلمين وضعفهم في الرد على أمثال هؤلاء الذين يُحتفى بهم في عدد من البلدان الإسلامية بوصفهم فقهاء ودعاة؛ وهم يُبطنون العداء لمذهب أهل السنة والجماعة وما كان عليه سلف الأمة!

القوى التي تهيج مشكلات الأمن الإقليمي هي نفسها التي تمارس الدور الأكبر اليوم في إذكائها، كالوضع في القرن الإفريقي

أما حركة التشيع، وتأثيراتها في حركة الإسلام والمسلمين، فإن الأمر قد بُحث وقُدمت فيه التقارير الميدانية، ولكن لا توجد إلى هذه الساعة برامج عملية كثيرة تصد هذه الحركة أو على الأقل تخفّف من حدتها في بعض الدول الإفريقية.

التداعي الاجتماعي:

أما المرأة المسلمة؛ فالوضع أخطر من ذلك كثيراً، فالأمم المتحدة وظّفت كل إمكانيتها لدعم ما يُسمّونه «تحرير المرأة»، ومعظم اللائي يُشرفن على عملية دمج المرأة المسلمة في الحياة الغربية من أكثر النساء كراهية للإسلام، بل بعضهن من النصارى العرب المقيمين في ديار الغرب.

وقد جاء ضمن المقترحات التي تقدّم بها البابا بنديكت السادس عشر للمجلس الكنسي في عام ٢٠١٠م: إتاحة الفرص للمرأة للاندماج

(١) تقرير مؤسسة راند: «إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء موارد واستراتيجيات»، من تأليف: شيريل بينارد، والصادر في عام ٢٠٠٣م.

فـــي الحياة والكنيســـة، وأن قـــراءة الأناجيل لا تقتصـــر فقط على الرجـــال بل ينبغي ترك الساحة كذلك للمرأة، وأن العناية بها من أولى أوليات الكنيسة في المجتمعات الإفريقية في المرحلة القادمة.

يبرهـــن لـــك هـــذا التوجـــه أن الوضع الاجتماعي في معظم الدول الإفريقية سيشهد انقلاباً كبيراً على الواقع الحالي.

كمـــا تم وضـــع برامـــج خاصة للشـــباب المســـلمين في معظم دول القارة، بهدف نشر ثقافـــة العولمة وما تحمله مـــن أخلاقيات منحطة كالرقص والعري، لذا ما أن تفتح قناة إفريقية، ســـواء كانت في دولة مسلمة أو غير مسلمة، تجد مجموعة من الشباب يتراقصون ويتمايلـــون على طريقة الأغاني الأمريكية، كما أن الســـفارات الغربية في الدولـــة الإفريقية تجعل من ضمن برامج الملاحق الثقافية لديها دعم ما يُسمّونه «المواهب الجديدة» في الغناء والرقص، واســـتخدام كل الوسائل التي تغري الشـــباب للانضمام لمثل هـــذه الفرق، وتجد هذه المجموعات منتشـــرة في عدد من الدول الإفريقية.

التداعي الأمني:

إنه لمن المؤســـف حقـــاً؛ أن يتميز القرن العشـــرين الماضـــي بصفة «قـــرن النزاعات المســـلحة»، لقـــد كان الصراع المســـلح قبل الحرب العالميـــة الثانية يقع عـــادة بين دول متنازعـــة، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد اتخذ أشكالاً متعددة، من بينها الحروب الأهلية والحروب الإثنية بين القبائل، وقد أدى ذلك إلى تعريض المدنيين في تلك المناطق إلى ويلات وأهوال الحروب والنزاعات.

وقد بينـــت بعـــض الدراســـات المتعلقة بالأطفال الجنود ومشـــاركتهم في الحروب أن عدد هؤلاء الأطفال الجنود يُقدّرون بـ ٢٥٠،٠٠٠ ألف طفل في العالم[١]، ومأســـاة الحروب في القارة الإفريقية في تزايد مســـتمر، ومأســـاة الشـــباب الإفريقي وبخاصة المسلم في تزايد أكبر، بسبب تلك الحروب الأهلية والإثنية.

إنَّ تداعـــي الدول المختلفـــة على القارة، ســـواء تحت ذريعة محاربة الإرهاب وتشـــكيل مجموعات لأجل ذلك، أو تســـويق الأســـلحة كما هـــو المثـــال الواضح في معظـــم الدول الإفريقية، يبيـــن أن الناحية الأمنية في القارة ما زالت تشـــهد انفلاتاً كبيراً، فالوضع الأمني المحلي في بعض الدول الإفريقية ما زال هشاً، وبخاصة تلك الدول الشاسعة أو الفقيرة جداً، أو الدول التي في طـــور التكوين كحالة جنوب السودان.

وقضيـــة الأمـــن الإقليمـــي والمحلي من القضايـــا التـــي تُثار منـــذ اســـتقلال الدول الإفريقيـــة، ومع ذلك لـــم يتحقق الأمن إلا في بعض الدول التي كانت تشـــهد نزاعاً بمشاركة دولية أو إقليميـــة، وغالباً ما يصاحب التدخل الخارجي أجندات سياسية، فأول تدخل لقوات حفظ الســـلام الدولية التي لا يوجد لها قانون دولي يخوّلها التدخل في الدول المختلفة، كان في دولة الكونغو للقضاء على «باتريس لومبا»، كأول تدخّل دولي للأمم المتحدة وخرق للنظام الأساسي لها، فأصبح عرفاً دولياً يتم التحاكم

(١) See: Rachel Brett and Margaret McCall in. Children: the Invisible Soldiers (Vaxjo Sweden: Radda Barnen. ١٩٩٦). ٣١. Brett and McCallin use the more conservative estimate of ٢٠٠،٠٠٠ child soldiers provided by UNICEF in State of the World's Children ١٩٩٦ in their text. However. there is widespread agreement that this figure is an underestimate. Brett and McCallin use the ٢٥٠،٠٠٠ figure in their summary.

إليه إلى اليوم في تدخلاتها المختلفة، سواء في داخل القارة الإفريقية أو في غيرها.

وما زالت القوى التي تهيج مشكلات الأمن الإقليمي هي نفسها التي تمارس الدور الأكبر اليوم في إذكائها، كالوضع في القرن الإفريقي، أو الوضع الأمني في السودان، ودولة جنوب السودان، وليبيا وغيرها.

ومعظم مشكلات الأمن الإقليمي والنزاعات في القارة الإفريقية التي دارت رحاها في القرن العشرين كان السبب الأساسي فيها الجانب الاقتصادي، فهل التنمية الرشيدة المتوقعة والنمو الاقتصادي ستخففان من حدة التوتر في بعض من دول القارة؟! أعتقد أن ذلك ممكناً، كما في الحالة الأنغولية والحالة التشادية، فبعد مرور أكثر من أربعين عاماً من الحروب الأهلية في هاتين الدولتين، فنظراً للطفرة الاقتصادية في تشاد فقد خفت حدّة النزاع خلال العامين المنصرمين، وانتهت تماماً في أنغولا.

فالوضع الأمني الإقليمي مع ما فيه من هنات؛ فإنّه مع المتغيرات في الساحة الإفريقية وفي شمال القارة، وبصورة خاصة في ليبيا، ستكون له نتائج إيجابية، خصوصاً في دول الجوار الليبي.

أما الهاجس الأمني الذي تُثيره بعض الحكومات الغربية مع بعض الدول الإفريقية فيما يتعلق بتنظيم القاعدة؛ فأخشى أن يكون في تصاعد، لما لهذه القضية من مردود مالي على بعض القادة الأفارقة، ومردود سياسي على الدول الغربية للاستهلاك السياسي في الانتخابات المحلية، ولإخفاء الوضع الاقتصادي المتدني في بعضها، وإلهاء المجتمعات الغربية عن قضاياها الداخلية.

■ ثالثاً: دول القارة وتفعيل الكيانات السياسية والاقتصادية للحد من هذا التدافع نحو القارة:

ومع أنَّ الأزمة الاقتصادية العالمية قضت على فترة النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً في إفريقيا، حيث انخفض معدل النمو من ٦٪ في الأعوام (٢٠٠٦م – ٢٠٠٨م) إلى ٢،٥٪ في عام (٢٠٠٩م)، مع التوقف شبه التام لنمو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد، وقد كان الإقليم الجنوبي من القارة من أكثر الأقاليم تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٩م، حيث انخفض النمو عن معدل السنوات الثلاثة السابقة بحوالي ٨٪ إلى نمو سلبي يبلغ حوالي ١٪، ثم تبعه الإقليم الشرقي، في حين أنَّ باقي الأقاليم الإفريقية لم تتأثر كثيراً بهذه الأزمة العالمية[1]، وقد ظهر ذلك في ارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية في معظم الدول الإفريقية، حيث وصلت الأسعار في بعض المناطق إلى ما نسبته ٣٠٠٪، مما أثر في أوضاع الفقراء تأثيراً كبيراً.

ومع ذلك؛ يعتقد خبراء الاقتصاد بأن الاحتمالات المستقبلية للاقتصاديات الإفريقية هي التعافي التدريجي، مع وصول معدل النمو إلى ٤،٥٪ في عام ٢٠١٠م، ٥،٢٪ في العام الحالي ٢٠١١م، حيث ستشهد القارة عموماً نمواً أعلى على الرغم من أن المنطقة الجنوبية من القارة ستظل تعاني لفترة.

ويعتقد «مايكل كلين» المسؤول عن تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي؛ أن فرص الإصلاح والتنمية قد تزداد في الفترة القادمة في القارة إذا ما ظلت الحكومات على مسارها

(١) عبد الله تركماني: جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا: www.thissyria.net

الحالي، فيعتقد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا قد يصل إلى ٩٪ خلال عقد أو ما يقارب ذلك!

وهذا يحتم على الأفارقة أن يفعِّلوا استراتيجية التجارة البينية فيما بينهم، ويطوّروا المنظمات الاقتصادية التابعة لهم، كالكوميسا، والإكواس، والإيجاد، وسيماك[1]، في سبيل الوصول إلى وحدة اقتصادية جامعة، وعدم تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بين دولها أو المجموعات المناطقية، سيهيئ فرصة كبيرة أمام الدول الأوروبية والآسيوية بالإضافة إلى أمريكا، لنيل أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية لبلدانها على حساب الدول الإفريقية.

فهل وعى الأفارقة الدروس السابقة، وأدركوا أنَّ هذا التدافع الغربي والشرقي ينصبّ فقط على مصالح هذه الدول بالدرجة الأولى؟!

■ وبعد:

من خلال هذا الاستعراض الموجز للقوى المتداعية على القارة الإفريقية، دينياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً وأمنياً، يتبين لنا من خلال النظرة الإيجابية للأحداث أنه يمكن تلافي بعض الجوانب السالبة في هذا التداعي، بل يمكن توظيف بعض الإمكانيات المتاحة من قبل المنظمات التنصيرية، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركات التجارية الغربية والشرقية فيما فيه مصلحة الإسلام والدعوة الإسلامية.

وذلك من خلال مشاريع عملية جادة مبنية على خطط وبرامج واضحة، تعطي الأولوية للإسلام وتبليغه للناس كافة كما أُنزل على المصطفى ﷺ، وذلك من خلال عدد من الجوانب التي تُسهم في نشر الدعوة، وتحد أو تخفف من حدة هذا التداعي، خصوصاً في الجانب الديني والاجتماعي والفكري والأمني، سواء على صعيد بعض الدول التي تعيش مناخاً سياسياً جدياً، أو على صعيد المنظمات الدعوية الإسلامية المحلية والدولية.

فهل بالإمكان أن يتم ذلك خلال الفترة القادمة، والاستفادة من المعطيات والتحولات في دول شمال القارة، أو أننا نعدد هذه الجوانب تاريخياً، دون أن الاستفادة منها في برامج عملية جادة؟!

(١) الكوميسا: هي اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي. والإكواس: هي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وسيماك: هي المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. أما إيجاد: فهي الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في شرق إفريقيا.